العنوان:	الإفصاح المحاسبي وتوسيع نطاق الملكية
المصدر:	مجلة المدير العربي
الناشر:	جماعة الإدارة العليا
المؤلف الرئيسي:	الشيخ، محمد
المجلد/العدد:	ع126
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	أبريل
الصفحات:	28 - 34
رقم MD:	755155
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	نظم المعلومات المحاسبية، مصر، الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، القياس المحاسبي، النظم المحاسبية، الملكية العامة، الملكية الفردية، الاصلاح الاقتصادي، رأس المال، المركز المالي، التقارير المالية، الميزانية، الأسواق المالية، الأسهم، القوانين والتشريعات، الرقابة المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/755155

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض

« صدق الله العظيم »

الإفصاح المحاسبى وتوسيع نطاق الملكية

●●●●

محاسب/

محمد الشيخ

النائب التنفيذى
للصناعات الكيماوية
(ش . م . ق . م)

●●●●

مقدمة

موضوع هذا البحث « الإفصاح المحاسبى وتوسيع نطاق الملكية » يلقى الضوء على مبدأ الإفصاح فى الفكر المحاسبى وعلاقة ذلك بتوسيع نطاق الملكية والحاجة إليه حينئذ باعتبار أن هذا المبدأ أصبح يحتل أهمية كبيرة فى الوقت الحاضر .

ذلك لأن القوائم المالية التى تعدها المنشآت بصورتها التقليدية التاريخية لا تفصح بالقدر الكافى عن مكنون هذه القوائم ، ولا توضح أية رؤى مستقبلية ، ولأن الاهتمام بهذه القوائم أصبح يهم شريحة كبرى يتزايد حجمها يوماً بعد يوم ، فإن مبدأ الإفصاح المحاسبى (وما يجب أن ينطوى عليه من معايير محاسبية ومالية معترف بها دولياً) يساهم بفاعلية فى إيضاح دلالات الأرقام التى تحتويها القوائم المالية ويساعد القارىء على استنباط ما يمكن أن تكون عليه هذه القوائم فى المستقبل ..

وإذا كان الاهتمام بالقوائم المالية أخذ يتسع ويشمل شريحة جديدة من الأفراد هم صغار المدخرين والمستثمرين وهى شريحة كبيرة ، ومن المفيد مخاطبتها بدلالات هذه القوائم المالية حتى تدخل هذه الشريحة الكبيرة سوق الاستثمار فى أوراق مالية ، وبذلك تتسع دائرة الملكية ويساهم فى هذا المجال بفاعلية إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها ، وتبسيط دلالات ما تحتويه من أرقام .

وفى كثير من بلدان عالم اليوم الباحثة عن النهضة الاقتصادية وتلك الباحثة عن النمو الاقتصادى يتم التحول من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والخدمات إلى ملكية القطاع الخاص لهذه الوسائل .

ويأخذ هذا التحول درجات متفاوتة من حجوم هذه الوسائل ونوعياتها ، كما يأخذ التحول ذاته مستويات متفاوتة .

ويرتبط ذلك كله بعوامل كثيرة تسود هذا المجتمع أو ذلك ، كما ترتبط أيضاً بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع .

وهذا التحول ليس بالأمر السهل أو العمل الذى يمكن إنجازه بقرار كما فى الحالة العكسية التى هى نقل وسائل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ، ولكنه عمل شاق وحساس له وسائله وآلياته ورجاله .

وسوف يتناول البحث فى :-

الفصل الأول :

* تعريف مبدأ الإفصاح المحاسبى .
* هدف الإفصاح المحاسبى ومفاهيمه .
* أساليب الإفصاح المحاسبى فى مصر والملاحظات عليه .
* نوع وطبيعة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها .

ويتناول الفصل الثانى من البحث

* توسيع نطاق الملكية الخاصة .
* مقدمة للفصل .
* بعض الأساليب المتبعة .
* توسيع نطاق الملكية أحد وسائل نقل الملكية العامة إلى الأفراد .
* ملاءمة توسيع نطاق الملكية للنموذج المصرى للإصلاح الاقتصادى .

* توسيع نطاق الملكية بالأسهم أين ؟ وكيف ؟ ومتى ؟

ويتناول الفصل الثالث :

خاتمة للبحث ومقترحات .

ثم مراجع البحث .

وارجو بهذا الإسهام أن يكون قد أضاف للمهتمين القدر القليل مما احتواه من معلومات .

« وسلمت كل يد تبنى وعاش كل علم وخبرة ينتفع بهما » .

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبى

الإفصاح المحاسبى هو ببساطة إعطاء القارىء صورة حقيقية لمحتوى القوائم والتقارير المالية من بيانات ومعلومات ، وإذا كان الإفصاح المحاسبى من وجهة نظر الباحثين يعد جوهر النظرية المحاسبية والقاعدة الأساسية التى يتعين مراعاتها عند تصوير القوائم والتقارير المالية للمنشآت إلا أنه من وجهة نظر المستثمر يعتبر القاعدة المحورية فى اتخاذ قرار الاستثمار ، ومما يؤكد ذلك ماتجهت إليه لجنة معايير المحاسبة الدولية من حيث التركيز بصفة أساسية على معايير تتعلق بالإفصاح المحاسبى .. وأصدرت (٧) سبعة معايير تُعنى بالإفصاح المحاسبى وهى :-

المعيار الأول : الذى يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بدأ سريانه فى ١٩٧٥/١/١ .

المعيار الثالث : الذى يتعلق بالقوائم المالية المجمعة بدأ سريانه من ١٩٧٧/١/١ .

المعيار الثامن : الذى يتعلق بالبنود غير العادية ، وبنود الفترات السابقة ، والتغيرات فى السياسات المحاسبية المتبعة (٧٩/١/١) .

المعيار العاشر : الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ٧٩/١/١ .

المعيار الثالث عشر : يتناول طريقة عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة فى القوائم المالية وبدأ سريانه من ٨١/١/١ .

المعيار الرابع عشر : توفير المعلومات المالية وفقا لقطاعات المنشأة طبق من ٨٣/١/١ .

المعيار الثالث والعشرون : الإفصاح عن العلاقات المشتركة للمنشأة طبق فى ٨٦/١/١ .

ويهدف الإفصاح المحاسبى إلى خدمة المستثمر والمهتمين بأسواق رأس المال سواء الإصدار أو التداول من خلال تزويدهم بصورة حقيقية للمنشأة من خلال إيضاح نتائج عناصر النشاط والتعبير بصدق وواقعية عن الحالة المالية للوحدة المعروض تقاريرها وقوائمها المالية .

ومن مفاهيم الإفصاح المحاسبى مايلى :

إفصاح وقائى :

وذلك بأن تكون المعلومة على درجة عالية من الموضوعية ، والوضوح والبساطة حتى لا يساء استخدامها وذلك بقصد حماية المستثمر والمالك من العبث بهذه المعلومات من جانب المنافسين ويتطلب هذا النوع من الإفصاح إيضاح مايلى :

* السياسات المالية التى اتبعت فى إعداد القوائم المالية والتغيرات التى تتعلق بحساب الإهلاك وقيم الأصول والمخصصات بأنواعها .
* الأحداث التى وقعت خلال السنة المالية ولها تأثير على القوائم واحتمال استمرار هذه الأحداث وتأثيرها اللاحق على مستقبل المنشأة ، وبالتالى تأثيرها على السياسات المالية .
* الالتزامات بأنواعها قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل وسياسات الوفاء بها .
* الأرباح والخسائر والعوامل المؤثرة فيها مقارنة .
* التغيرات القانونية والإدارية التى تؤثر فى طبيعة المنشأة .
* هيكل العمالة بالمنشأة وعلاقته بالهيكل الأمثل لعنصر العمل فى النشاط المماثل .
* التكنولوجيا المستخدمة والمدى الزمنى للتطور العلمى فيها .

إفصاح إعلامى وتثقيفى :

والمقصود بهذا النوع من الإفصاح يتعلق بالمعلومات المالية ويتطلب ذلك إيضاح مايلى :

* معلومات تتعلق بالتنبؤات السعرية خلال سلسلة زمنية تالية بافتراضات محددة .
* معلومات مالية عن هيكل أسعار الفائدة السائد والمتوقع ، على أن يكون بناء هذا التوقع من خلال تنبؤ محسوب ولعل الحاسبات الآلية تساهم بفاعلية فى هذا المجال .
* طرق تقييم العملات الأجنبية المملوكة للمنشأة .
* الإنفاق الاستثمارى المستقبلى ومصادر تمويله وعوائده .
* عناصر المخزون السلعى وطريقة تقييمه وقابليته للتداول .

أساليب الإفصاح المحاسبى فى مصر :

تستند فكرة الإفصاح المحاسبى فى مصر إلى ما ورد بشأنه من نصوص بالنظام المحاسبى الموحد الصادر عام ١٩٦٦ بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٢٣ بالنسبة للمنشآت الاقتصادية العامة فى كافة صورها . القانون ٨١/١٥٩ ولائحته التنفيذية فى شأن الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة ، القانون ٩١/٢٠٣ ولائحته التنفيذية فى شأن شركات قطاع الأعمال العام ، القانون رقم ٩٢/٩٥ ولائحته التنفيذية فى شأن سوق رأس المال .

ومن أهم أساليب وطرق الإفصاح المتبعة فى مصر طبقا لهذا الإطار القانونى عن طريق الآتى :-

١ - القوائم المالية وتشمل الميزانية العمومية ، حـ/المتاجرة أو حـ/التشغيل حسب الأحوال ، حـ/الأرباح والخسائر .

٢ ـ القوائم والملاحق الإضافية وتشمل قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الدخل ومصادره مقارنة ، قائمة الإنفاق الرأسمالى ومصادره .

٣ ـ التقارير المالية والإيضاحات المتممة لتقرير مراقب الحسابات .

ولنا على هذه الطرق الملاحظات الآتية :

ـ الطرق السابقة والوسائل المتبعة وما تحتويه من بيانات ومعلومات مالية فى الأغلب الأمم مستمدة من الماضى ، ولهذا فإنها لا تفى بمقتضيات الإفصاح المحاسبى العادل ولم تعد تلك القوائم بحالتها هذه كافية لإعطاء المستثمر والمشتغلين والمهتمين بأسواق رأس المال صورة حقيقية للمنشأة أو حتى محتواها المعلوماتى .

ـ إن تلك القوائم يتم إعدادها وفقا لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد الصادر عام ٦٦ فى شركات قطاع الأعمال العام وطبقاً للقانون ٨١/١٥٩ بالنسبة للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة ، وهذه القوانين والقرارات صدرت فى ظروف اقتصادية كانت سائدة . ولكن الظروف الاقتصادية الحالية تختلف فى طبيعتها وآلياتها وأهدافها التى تسعى جاهدة إلى الارتقاء بمستوى المعيشى للفرد .

ـ لذلك فإننا نرى أن ما ورد من نصوص فى هذه القوانين واللوائح لم يعد يكفى بمتطلبات الإفصاح المحاسبى العادل وما تستهدفه هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادى فى مصر .

ـ لا تمكن هذه القوائم من تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتى لا غنى عن استخدامها حاليا ومستقبلا إذا كانت هناك رغبة حقيقية وجادة فى السير قدما نحو التحرر الاقتصادى باتباع أسلوب توسيع نطاق الملكية الخاصة فى هذه المرحلة ثم يتبعها فى مرحلة أخرى أسلوب آخر نحو التحرر الاقتصادى يلائم مرحلته .

ـ نفضل أن يكون مستوى الإفصاح المحاسبى عادلا حتى لا يترتب على نشر معلومات زائدة الإضرار بالمنشأة من جانب المنافسين ، ويترتب على نشر معلومات غير وافية انعدام الأهداف المرجوة منه .

نوع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها : ـ

يمكن أن تأخذ المعلومات المطلوب الإفصاح عنها الصور الآتية : ـ

١ ـ المعلومات المحاسبية : وهذه المعلومات ترد بالقوائم المالية وفى أحيان أخرى ترد بالقوائم المتممة إذا كانت كمية خاصة ما يتعلق منها بالمخزون .

٢ ـ المعلومات الإدارية : وهى معلومات تتعلق بما يؤثر على المنشأة من قرارات إدارية مثل الاندماج أو التوسع فى أحد فروع النشاط أو إيقاف نشاط أو تصفية المنشأة أو حتى تعيين مدير ذو سمعة اقتصادية معروفة ومتميزة .. أو استقالته .. الخ هيكل العمالة ، هيكل الإدارة ...

٣ ـ السياسة المحاسبية : وقد انتهى مجلس مبادىء المحاسبة المتفرع عن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين (APB) فى الرأى رقم (٢٢) إلى ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية لترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية .

٤ ـ الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية : ـ

مثل الخسائر الطارئة ـ الخروج عن مبدأ الاستمرار أو تخفيض حجم المنشأة فى المستقبل ـ الأعباء الضريبية ـ المتطلبات القانونية التى تحد من توزيع الأرباح أو تفرض قيوداً عليه ـ حدث طارىء من احتراق خط إنتاجى أو هبوط ملحوظ فى أسهم المنشأة .. الخ .

٥ ـ التغيير فى السياسات المحاسبية : ومبررات ذلك أن حدث تغيير حتمى .

طبيعة المعلومات موضوع الإفصاح : ـ

يمكن تقسيم هذه المعلومات من حيث طبيعتها إلى نوعين رئيسيين : ـ

معلومات تاريخية فعلية ، معلومات تنبؤية وسبق أن أوضحنا أن القوائم المشار إليها بهذه الورقة تعتمد على المعلومات التاريخية الفعلية .

ولكن المعلومات المستندة إلى التنبؤ المحسوب والمتعلقة بالربحية والاستمرارية ، والقدرة على التكيف مع آليات التحول فى النظام الاقتصادى سوف تساهم بفاعلية فى إعمال أهداف الإفصاح العام .

الفصل الثانى

توسيع نطاق الملكية الخاصة

مقدمة

مع بداية العقد الأخير من هذا القرن أخذ الاهتمام يتزايد بالتحول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى الملكية الخاصة ـ بل نقل ملكية وسائل الإنتاج والخدمات .

وبدأ هذا الاهتمام يتعاظم كلما اقترب هذا القرن من نهايته ، ذلك بسبب الضغوط على الميزانية العامة وخلل ميزان المدفوعات وخلل الميزان التجارى وتدهور فى أسعار العملات وقيمتها الشرائية وهذه ظواهر اقتصادية مشتركة فى معظم بلدان العالم .

وهذه الظواهر الاقتصادية فى حالة استمرارها دون معالجة لآثارها تؤدى إلى ضغوط تضخمية تؤثر فى خفض القوى الشرائية للنقود وخفض مستوى معيشة الفرد والدخول فى حالة من الركود تؤثر بالضرورة فى الاقتصاد العالمى باعتبار أن العالم تتقارب دوله بسرعة فائقة نتيجة حتمية لتطور نظم المعلومات والاتصال .

وإذا كانت الدول الأكثر تقدما تعمل جاهدة على تفادى الآثار الضارة لاقتصادها والتى تنشأ بالضرورة عن حالة الركود الاقتصادى ، فالأولى بذلك الدول النامية والآخذة فى النمو لأن الظواهر الاقتصادية تكون أكثر تأثيرا فى المستوى العام للأسعار والمستوى العام للدخول وبالتالى المستوى العام لمعيشة الفرد .

ويعتبر النموذج المصرى للإصلاح الاقتصادى من أنجح النماذج فى الدول النامية على مستوى العالم حيث حقق نتائج غير مسبوقة بالقياس لما تحقق من نتائج فى المرحلة الأولى من النموذج .

وترتب على هذا النجاح فى تحقيق نتائج المرحلة الأولى الدخول مباشرة فى المرحلة الثانية ، ولم يكن ذلك مصادفة وإنما صاحبه عمل شاق ودءوب تخطيطا وتنفيذا من القيادة السياسية التى حددت هدفها منذ اليوم الأول لتولى المسئولية وقاد الفريق المصرى بثقة وعزيمة واقتدار .

وتفرد النموذج المصرى للإصلاح الاقتصادى بخاصية اتباع منهج توسيع نطاق الملكية الخاصة كمنهج مصرى لتحقيق نقل الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص والذى أطلق عليه اصطلاح الخصخصة أو التخصيصية Privatization ، وثبت من خلال التجارب التى تحققت فى هذا المجال فى الواقع المصرى نجاح هذا الاتجاه . بما يهدف فى النهاية إلى الارتقاء بمستوى معيشة الفرد حاليا ومستقبلا والبعد كلية عن استبدال احتكار الدولة باحتكار مجموعة من الأفراد لنشاط أو مجموعة من الأنشطة .

وهذا التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة باتباع هذا الأسلوب ليس بالعمل السهل ولكنه عمل فنى له تقنيته وآلياته ويتطلب إدارة ديناميكية ونوعاً من الرجال ذا مهارة وكفاءة عالية وتمرس حقيقى فى ذات المناخ الاقتصادى ومعرفة تامة بالعلاقات التبادلية والمتشابكة السائدة والإطار القانونى الذى يحكم مسار التنفيذ حيث يواجه هذا التحول بطبيعته الكثير من العقبات القانونية والإدارية والإجرائية .. الخ .

بيع مشروعات قطاع الأعمال العام بالأسهم بعد أن ثبت نجاح هذا الاتجاه ....

(من تصريح السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لرؤساء تحرير الصحف يوم ١٩٩٣/٥/٢٦) .

ـ بعض الأساليب المتبعة :

* **طرح الأسهم فى السوق** : وهو أكثر الأشكال شيوعا ويتطلب سوق أوراق مالية وإطاراً قانونياً مرناً ومؤسسات متخصصة فى مجال بيع وشراء الأوراق المالية وما يتطلبه ذلك من تخصيص رفيع المستوى فى التحليل المالى وقاعدة عريضة من المعلومات .

* **البيع المباشر للأسهم** : وذلك بعرض الأسهم دفعة واحدة أو على دفعات من خلال مزايدة وبشروط خاصة تتعلق بسابق الخبرة فى مجال نشاط المنشأة المطروح أسهمها أو بشروط أخرى ترتبط بالمجتمع ذاته . أو بدون شروط .. الخ .

* **إصدار سندات قابلة للتحول إلى أسهم** : وذلك يتطلب تحديد فترة سريان المسندات وفائدتها وقابليتها للتداول من عدمه كما يتطلب ذلك أيضاً تحديد الفترة التى عندها يصبح مالك السند مالكا لسهم بذات القيمة أو بقيمة أعلى .

ومع الإعلان يتعين أن تتضمن النشرة فضلا عما سبق الضمانات التى تقدم لإتمام عملية البيع وحرية مالك الورقة فى تداولها بالخارج أو جزء من الأوراق المالية التى يمتلكها وهل ستكون الحكومة محايدة تجاه عوائد هذه الأسهم أو السندات أم أنها سوف تمنح حوافز ضريبية وإلى متى وفى أى نوع من المشروعات وهل ستكون هناك مزايا خاصة لبعض المشترين .. الخ .

كل هذه الأمور وأخرى كثيرة وتفصيلية مطلوب الإعلام عنها حتى تتحقق العدالة لطرق عملية البيع وتتاح فرصة عادلة للمنافسة على الشراء .

* **البيع الجزئى للمنشأة** : مثل خط من خطوط الإنتاج أو نشاط بذاته من أنشطة المنشأة مثل نشاط البيع أو نشاط الإدارة أو نشاط الخدمات مثل النقل أو الصيانة .... الخ .

وهذا النوع من توسيع نطاق الملكية يتطلب أعمالاً تمهيدية تتعلق بتقييم الأصل أو النشاط بطريقة علمية ووفق الأسس والأعراف المحاسبية المستقرة والمعترف بها عالميا مع الإعلان عنها ثم يطرح موضوع البيع فى مزايدة مفتوحة يكون الحكم النهائى فيها للمنافسة المتكافئة بين المتزايدين .

* **البيع الكلى للمنشأة** : وهذا النوع لا يتعارض مع توسيع نطاق الملكية الخاصة ولكنه أحد الوسائل حيث أن النظر فى هذه الحالة لنطاق الملكية الخاصة على مستوى وسائل الإنتاج والخدمات فى المجتمع كمنشأة كبيرة متعددة الأنشطة وليس على مستوى كل منشأة على حدة .

* البيع عن طريق المشاركة فى حقوق الملكية القائمة .

* البيع عن طريق المشاركة فى حقوق الملكية مع زيادتها أو نقصها .

وبالنسبة لهذه الأنواع الثلاثة من البيوع فقد حفلت المؤلفات بكيفية التعامل مع هذا الأسلوب ولكننا نضيف إلى ما كتب عنها ما يلى :

---

١ ـ تقييم أصول وخصوم المنشأة وتحديد قيمة السهم ونفضل أن يكون تحديد قيمة السهم على أساس مقدرة المنشأة على تحقيق عائد جارى فى المستقبل للسهم لا يقل فى حده الأدنى عن متوسط سعر الفائدة على أوعية الادخار متوسطة الأجل .

٢ ـ طرح الأسهم أو جزء منها بالتدريج فى سوق الأوراق المالية .

٣ ـ توافر سوق أوراق مالية نشطة ومؤسسات مالية متخصصة تتيح المعلومات للمتعاملين فى الأوراق المعروضة للبيع .

٤ ـ تمتع الدولة كنظام اقتصادى ومالى بثقة مؤسسات التمويل الدولية .

الإفصاح المحاسبى وتوسيع نطاق الملكية

٥ ـ توافر إطار قانونى كفء وميسر .

٦ ـ توافر قاعدة عريضة من المعلومات عن السهم المطروح تستجيب لأى استفسار من جانب راغب التعامل .

٧ ـ مساندة عملية البيع من إحدى المؤسسات المالية المتخصصة لمنح الثقة فى الورقة المالية المطروحة .

٨ ـ الإعلام الجيد والمنظم عن المنشأة وتحرى الدقة والصدق فى كل ما يطرح من معلومات وكل ما يتعلق بالورقة المالية المطروحة .

توسيع نطاق الملكية الخاصة أحد وسائل نقل الملكية العامة للأفراد :

فى إطار ما تقدم يتبين للقارىء أن الهدف من جميع الوسائل والأساليب السابق ذكرها لتوسيع نطاق الملكية للقطاع الخاص ليس نقل الملكية فى حد ذاته لتحقيق أهداف محدودة إدارية واجتماعية ، ولكنه وسيلة لإتاحة الفرصة للأفراد فى المشاركة فى نهضة المجتمع أو المساهمة فى إحداث التنمية الاقتصادية حسب الأحوال وإتاحة مساحة كبيرة للمبادرات الفردية الخلاقة والمنتجة ، ومن الطبيعى أن المجتمع هو مجموعة أفراد ، أى أن الفرد هو أساس المجتمع وهو محور النهضة الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية فاعلاً فيها ومتفاعلاً معها أى منتجاً لها ومستخدماً لنتاجها ويتأثر سلبا وإيجابا بسلوكه الفردى بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ونطاق الملكية يشمل أنواع النشاط وشكل الملكية ولذلك فإن نطاق الملكية أشمل وأعم من قاعدة الملكية .. وذلك لأن المتوقع أن تظهر مبادرات فردية فى شكل مشروعات ذات طبيعة جديدة تحتمها الظروف والمناخ الاقتصادى السائد والمناخ الاقتصادى المتوقع حدوثه فى المستقبل القريب ..

مثل شركات للسمسرة ، شركات ضمان الصادرات وهذا حدث بالفعل ، شركة إدارة ، شركات لتأجير معدات حديثة .. إلخ مع أنواع الأنشطة التى يحتاجها المناخ الاقتصادى الجديد ..

واعتقد أن الأفراد هم الأقدر على طرح هذه الأفكار وتبنيها والدخول فى أعماق التنفيذ على أرض الواقع وتجدون حضراتكم أن مثل هذه الأفكار يحتاج إلى قوى عاملة من نوع خاص وتأهيل علمى وعملى من نوع جديد يساير متطلبات سوق العمل المرتقبة ..

ومن المستجدات على الساحة العربية حاليا هو أن السلام الإقليمى أصبح أحد محاور العمل الوطنى الأساسية فى المنطقة العربية ، وبالتالى أصبح ما كان مطروحاً من قبل من التطلع إلى سوق عربية « والذى لم يتحقق » أصبح غير مناسب حالياً ، ولكن يمكن طرح فكرة سوق شرق أوسطية ..

وعلى ذلك تجدون أيضاً أن المتغيرات من حولنا كثيرة ومتسارعة ، وعلينا أن نكون دائماً على استعداد لما تطرحه السوق الجديدة من آليات وأدوات جديدة للتعامل معها ..

وبالتالى فنحن فى امس الحاجة إلى نظم إدارية على أعلى درجة من الكفاءة تتميز بوضوح الرؤى ومصداقية الأهداف وديناميكية الحركة على مستوى المشروع وعلى مستوى الجهاز الحكومى وبالتالى على مستوى المجتمع كله الأمر الذى يؤدى إلى مصداقية التغيير والاصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى نسعى إليه ، يدعم ذلك ويسانده الاعتماد على نوع من الرجال يعى كل منهم دوره دون تطلع مخل أو تقوقع ممل ..

ملائمة توسيع قاعدة الملكية للنموذج المصرى للإصلاح المصرى لماذا .

يتميز المجتمع المصرى بخصائص منفردة عن مجتمعات أخرى نامية نظراً للظروف التى مر بها على مر التاريخ ونظراً لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ، الثقافة العامة له ، ومن هذه المحددات تنبع الحاجة إلى الأسلوب والطريقة التى تنتقل بها الملكية العامة لوسائل الإنتاج والخدمات للقطاع الخاص . هذا فضلاً عن أن توسيع نطاق الملكية فى مصر يحقق مايلى :

١ ـ تعميق الانتماء السياسى وهو الأمر الذى افتقده الأفراد لفترة طويلة .

٣ ـ تعميق انتماء الأجيال الجديدة لأصول المجتمع وتطلعاته وثقافته .

٣ ـ تحقيق الأمان الاجتماعى بما يطمئن الملاك الجدد على سلامة ممتلكاتهم .

٤ ـ المشاركة الواسعة للأفراد فى امتلاك وسائل الإنتاج والخدمات وما ينطوى على ذلك من صيانة هذه الوسائل والارتقاء بإنتاجيتها .

٥ ـ تعميق الانتماء للمنشأة ذاتها ومايترتب على ذلك من مزايا عديدة لإدارة المنشأة والاقتصاد القومى ككل .

٦ ـ طرح فكرة العمل كفريق متضامن مما يساهم فى تحقيق أهداف الإدارة بتكلفة أقل وتتسع دوائر هذه الفرق لتشمل المجتمع بأكمله وتتسع جهود الإدارة لتشمل إدارة المجتمع بالكامل .

٧ ـ تعميق السلام والتضامن الاجتماعى بين طوائف المجتمع .

٨ ـ البعد عن احتكار فرد أو مجموعة أفراد لنشاط أو مجموعة انشطة ، وبالتالى عدم استبدال احتكار الحكومة باحتكار من نوع آخر .

٩ ـ تنشيط سوق رأس المال ـ الاصدار والتداول ـ وإتاحة الفرصة لتعود بورصة الأوراق المالية فى مصر إلى سابق عهدها من أنشط بورصات العالم .

١٠ ـ إتاحة الفرصة لإنشاء الشركات المتخصصة فى مجالات الترويج للأوراق المالية ومساعدة المستثمر فى إتاحة المعلومات والتحليل الاقتصادى قبل قرار الشراء ..

يساند ذلك ويدعمه إدارة حكومية على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة وسعة الأفق وكياسة التعامل مع المستجدات .

* توسيع نطاق الملكية بالأسهم اين .. كيف .. متى ..

توسيع نطاق الملكية عن طريق طرح أسهم ليست بالعمل السهل أو العمل التقليدى ، خاصة فى هذه المرحلة حيث غاب هذا المفهوم لفترة كبيرة فى سوق رأس المال المصرى ، كما غاب حتى من كثيرٍ من المؤلفات فى المؤسسات التعليمية وإن ظهر هذا المفهوم فى بعض تلك المؤلفات فإنه لا يأخذ حقه من العناية والإيضاح ، ولذلك فإن عملية طرح الأسهم تحتاج إلى فكر علمى وتطبيقى وخبرة وممارسة عالية المستوى .

ويمكن تلخيص مجموعة من الخطوات تجيب عن الأسئلة اين .. كيف .. متى ..

١ ـ وظيفة المنشأة وأهدافها وهل هناك ضرورة لتواجدها فى المستقبل .

٢ ـ مسح شامل للمنشأة يتضمن هيكل العمالة بها « مستوى كفاءة الإدارة القائمة » إجراءات التشغيل والنظم المتبعة ـ تكنولوجيا التشغيل ، ومعدلات تطورها عالميا ، المستفيدين من المنشأة « نصيب المنشأة فى السوق المحلية والإقليمية » ـ إمكانية الاستجابة للتطوير والخروج إلى السوق العالمية ـ منجزات المنشأة فى سلسلة زمنية من الماضى .

٣ ـ التنبؤ بمستقبل المنشأة فى الظروف المحيطة بإنتاجها فى ضوء سيادة فكرة TOTAL QULITY MAN GEMENT إدارة الجودة الشاملة .

٤ ـ دراسة الإطار القانونى المحيط بالمنشأة ويشمل نواحى كثيرة أهمها العلاقة بالأجهزة الحكومية ذات الصلة ـ القواعد القانونية الواجبة الاتباع ، الضرائب والجمارك ، القوانين التى تحكم السياسة المالية ـ التأثير على العمالة وقوانين العمل والتأمين الاجتماعى والبطالة .. إلخ .

أهم المراجع :

أوراق مقدمة فى مؤتمرات :

● أوراق وبحوث مقدمة للمؤتمر العلمى الثانى للمحاسبين المصريين بعنوان آفاق التطوير المحاسبى فى مصر الذى نظمته الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة وهى :

ـ أهمية الافصاح المحاسبى لسوق رأس المال ـ أ . يسرى الحلوانى .

ـ الجوانب الاقتصادية للإفصاح المحاسبى ـ د . السيد الطيبى .

ـ متطلبات الافصاح المحاسبى لخدمة أهداف التخصيصية وسوق رأس المال ـ محاسب . مصطفى شوقى .

ـ متطلبات الافصاح المحاسبى لخدمة أهداف التخصيصية وسوق رأس المال ـ أ . نادر رزق الله .

ـ دور قائمة التدفق النقدى فى زيادة فاعلية الافصاح المحاسبى ـ د . نادية راضى عبد الحليم .

ـ بعض الجوانب المحاسبية والضريبية فى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص مؤتمر تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص وسوق رأس المال « تجارة عين شمس » نوفمبر ٩٢ (د . نادية راضى عبد الحليم) .

ـ مدى اتساق النظام المحاسبى الموحد مع المفهوم الاقتصادى للمجموعة فى قانون قطاع الأعمال العام (المؤتمر العلمى الأول للمحاسبين المصريين مايو ١٩٩٢) .

ـ دور الافصاح المحاسبى فى عملية الخصخصة « مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا فى مصر كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، د . شريف توفيق .

ـ جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة ، د . محمد سمير الصبان .

ـ دور معايير المحاسبة فى تطوير قطاع الأعمال وإصلاح المسار المحاسبى ، د . شريف توفيق .

ـ محاسبة الشركات القابضة والتابعة لقطاع الأعمال العام ، د . أحمد فرغلى .

ـ تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، د . محمد سمير الصبان ، د . إسماعيل جمعه .

ـ دراسات فى تطور الفكر المحاسبى وبعض المشاكل المعاصرة ، د . عبد الحى مرعى ، د . محمد سمير الصبان .

ـ تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إعداد وتحرير ستيف . هـ . هانكى ترجمة محمد مصطفى غنيم وتقديم د . شريف لطفى .

ـ أعمال ووثائق تجربة شركة مصر لصناعة الكيماويات فى توسيع قاعدة الملكية .

كيميائى / طاهر بشر

أستاذ / محمد الشيخ وآخرون

● **خاتمة البحث :**

أرجو أن يكون هذا البحث قد أضاف فكراً أو حتى على الأقل طريقة فى التفكير مستنتجة من واقعنا المصرى المعاصر وتخيل ماسيكون عليه هذا الواقع فى القريب العاجل .

إن سابق الخبرة العملية فى توسيع قاعدة الملكية فى « شركة مصر لصناعة الكيماويات » إحدى شركات الصناعات الكيماوية التابعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كانت مسيطرة عند كتابة هذا البحث وقد أحاط بهذه التجربة مناخ اقتصادى عاصرتموه جميعاً وتعرفون تفاصيله أهم معطياته مايلى :

١ ـ غياب فكرة الاستثمار فى أوراق مالية وعدم وجود سوق ملائمة للأوراق المالية .

٢ ـ فقدان الثقة فى الاستثمار بصفة عامة بعد التجربة المريرة لشركات توظيف الأموال .

٣ ـ إرتفاع متوسط سعر الفائدة على المدخرات .

٤ ـ عدم وجود قوانين محفزة للاستثمار فى أوراق مالية والتحيز فى القوانين القائمة إلى الادخار .

٥ ـ التغيير فى إدارة الشركات والإعلان عن تعديل آخر وإشاعة مناخ يوحى بعدم الاستقرار الإدارى .

الإفصاح المحاسبى وتوسيع نطاق الملكية

ومع هذا تم بحمد الله وتوفيقه نجاح الاكتتاب بصورة رائعة لم يتوقعها المتخصصون فى الإصدارات المالية ، وأكد هذا النجاح مؤسسات التمويل الدولية رغم دعاوى المشككين وأعداء النجاح وادعاء المعرفة والخبرة .

وكانت الدروس المستفادة من هذه التجربة هى المسيطرة فعلاً عند كتابة هذا البحث الذى أرجو أن يكون مفيداً .

على أننا نعد بكتابة تفاصيل تلك التجربة التى ثبت ريادتها فى مصر لأنها كانت مخططة عن علم وخبرة وسلمت نوايا وقصد القائمين عليها ، وقاد فريق العمل بثقة واقتدار الكيمائى / طاهر بشر ، كما قاد فريق التفاوض مع مؤسسة التمويل الدولية التى ستقدم التمويل الأجنبى للشركة بكل ثقة المصرى الأصيل فى مصريته .

مقترحات مستنتجة من البحث :

١ ـ لا مناص عن تطبيق مبدأ الإفصاح فى مصر طبقاً لما استقرت عليه الأعراف المحاسبية الدولية عن إعداد ونشر القوائم المالية .

٢ ـ من المناسب انتقاء مستوى المعلومات المطلوب الإعلام عنها حتى لا يساء استخدامها .

٣ ـ الوعى بأن توسيع نطاق الملكية الخاصة هو اتجاه معاكس تماما للاحتكارات ، وينبغى أن يكون الهدف المحورى لتوسيع نطاق الملكية الخاصة هو عدم استبدال احتكار الدولة بفرد أو مجموعة أفراد لنشاط معين أو مجموعة أنشطة بذاتها .

٤ ـ يجب ضمان العدالة والمساواة لكل أطراف عملية نقل الملكية أو توسيع نطاقها .

٥ ـ من المناسب وفورا تعديل التشريعات المعوقة لهذا التوجه الاقتصادى ، وما يتطلبه ذلك من تعديل حتمى وفورى لقانون العمل والتأمين والمعاشات وتطوير وتحديث تأمين البطالة بمشاركة النقابات العامة للعمال .

٦ ـ تطوير نظم المعلومات ولعل الحاجة أصبحت ماسة لوجود، جهاز معلومات أو اكثر متطور ومرتبط بمراكز المعلومات بالمنطقة ومراكز المعلومات فى العالم والنشر عن ذلك وقيمة الخدمة التى يمكن أن يقدمها .

٧ ـ إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للجهات المتعددة الحالية التى تمر من خلالها إجراءات طرح الأوراق المالية وتبسيط هذه الإجراءات وإصدار دوريات للإعلام عن هذه الإجراءات .

٨ ـ تطوير النظام الضريبى الحالى ولعل الحاجة أصبحت ماسة لإصدار قانون الضريبة الموحدة على أن يكون مبسطاً فى إجراءاته وفعالاً فى حصيلته وعادلاً بين الأطراف المتعاملة معه .

٩ ـ تطوير نظام الإدارة ولا مناص عن الأخذ بفكرة إدارة الجودة الشاملة TOT-AL QUALITY MANAGEMENT .

١٠ ـ اكتشاف قيادات وكتائب التطوير ورعايتها وتنمية قدراتها دون فكر مسبق وطرح فكرة العمل من خلال فرق متواصلة ومتداخلة فى أدائها مع الاستعداد مسبقاً لتبادل المواقع دون أية حساسية ولن يتأتى ذلك إلا بتناغم ORKESTRATION هذه القيادات وكتائبها .

بسم الله الرحمن الرحيم :

﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾ .

« صدق الله العظيم »

٥ ـ اختيار الأسلوب المناسب من حيث التدرج أو العمل الشامل .

٦ ـ استقصاء للسوق المحلية للأوراق المالية وإن أمكن لاحتمالات السوق الإقليمية وقدرة السوق على الاستيعاب .

٧ ـ التمهيد الإعلامى الجيد عن المنشأة على أساس علمى مدروس يتزامن مع الإجابة عن السؤال أين ؟ يعنى أى منشأة وأى نشاط والتى يمكن أن يتحدد بعد اتباع الخطوات من (١) إلى (٤) .

٨ ـ البدء فى تنفيذ الأسلوب المختار « تقييم الأصول القائمة والخصوم تقييم الأصول والخصوم القائمة مضافاً إليها المشروعات الجديدة .. قدرة المنشأة على توليد الربح فى المستقبل ومستوى هذا الربح بالقياس إلى نسبة العوائد والأوعية الادخارية .

ويمكن فى هذا المجال الاعتماد على فريق عمل متخصص أو الاكتفاء بالاعتماد على بيت خبرة أو مؤسسة متخصصة وموثوق فيها وسابق خبرتها .

٩ ـ الاتفاق مع مؤسسة مالية لمراجعة الأسلوب والنتائج وتعديلها أو تصويبها ثم تبنيها لإدارة عملية الطرح وضمانها لنجاح العملية .

١٠ ـ الإعلام الجيد المنظم عن نتائج الإجابة عن السؤال كيف .. والتى تحدد بعد اتباع الخطوات من ٥ ـ ١٠ على أن يتطور الإعلام بعد ذلك ليشمل نتائج الخطوات من ١ ـ ١٠ .

١١ ـ ترقب نتائج الخطوة ٦ من الخطوات المذكورة وعلى ضوء نتائج الاستقصاء تعد نشرة الاكتتاب والتى تتعين أن تكون على أعلى درجة من المصداقية والإفصاح والعلانية .

١٢ ـ إدارة عملية الطرح ذاتها وتلافى ملاحظات المساهمين أولاً بأول والإعلام عنها .

١٣ ـ متابعة نتائج الاكتتاب وتقييمها أولاً بأول .

١٤ ـ الإعلان عن هذه النتائج بعد إتمام الاكتتاب .

على أنه من المناسب جداً تزامن الإجراءات واختيار التوقيت الملائم والمحدد لذلك هو المناخ الاستثمارى وسوق الادخار والاستثمار .